

أسباب التهرب الضريبي وأثاره على الإقتصاد الوطني

أ.ناصر مراد

المقدمة

يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة عالمية ، بحيث أقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها ، ومنذ نهاية السبعينات ازدادت أهمية ظاهرة التهرب بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي الموازي ، ونظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، مما يترتب عليه عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني ، لذلك فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة للتقليل من حدتها . نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز عوامل ظهور التهرب الضريبي و مختلف آثارها على الاقتصاد الوطني ، وفي الأخير نقدم بعض الاقتراحات التي تساعد أصحاب القرار لإتحادها كإجراءات لمكافحة التهرب الضريبي.

في هذا السياق نتساءل عن آثار التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني و كيفية مكافحته؟

و لمعالجة هذا الإشكال سنستعرض العناصر التالية :

- مفهوم التهرب الضريبي
- أسباب التهرب الضريبي
- آثار التهرب الضريبي

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي

تشكل الضريبة عبئاً على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر ، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة ، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين شكلين للتهرب الضريبي كما يلي:

- تهرب ضريبي بدون إنتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

1- **التجنب الضريبي** *L'évasion fiscale*: يقصد بتجنب الضريبة أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم⁽¹⁾ ، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة حالات لذلك التهرب هي :⁽²⁾

أ- **تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف:** وذلك من خلال بعض السلوكيات

التي يتخذها المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل فيما يلي :

- الامتناع من استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة بقصد فادي دفعها.
- ترك النشاط الانتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل.

نلاحظ أن هذا التهرب يركز على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون على علم بمختلف الضرائب المفروضة.

ب- **تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي :** يستند هذا التهرب كون أن الضريبة

أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف - مالية، اقتصادية واجتماعية - لذلك ينظم المشرع هذا التهرب المشروع لتحقيق أهداف معينة، مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 15% عوض 30% قصد تشجيع الاستثمار.

ج- **تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي:** قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة

وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمال المشرع. في هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي، ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات، فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أن طبيعة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية.

يتضح مما سبق أن التجنب الضريبي لا يعتبر تهربا حقيقيا، وذلك نظرا لعدم التجسد المادي للواقعة المنشئة للضريبة القانونية، لذلك يسعى المكلف إستغلال هذه الأساليب حتى يقلص العبء الضريبي. لكن نشير أن التهرب الضريبي الناتج عن وجود ثغرات في التشريع الضريبي غير مرغوب فيه، حيث لا يسعى المشرع من خلاله تحقيق أي هدف عكس الحالات الأخرى، لذلك يجب معالجة هذه الثغرات لتحسين فعالية النظام الضريبي، ضف إلى ذلك، رغم إحترام هذا التهرب الاطار الشرعي (إلا أنه يظهر نقصا في التحضر وغياب الضمير الاجتماعي)⁽³⁾.

2- **الغش الضريبي La fraude fiscale:** الغش الضريبي هو عبارة على تهرب من الضريبة

بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة مباشرة للقانون الضريبي، فهو (تخلص من الضريبة وإعطاء عرض خاطئ للواقع، أو تفسير مفضل)⁽⁴⁾، ومن أجل ذلك يستعمل المكلف طرق الغش، مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون. وفي هذا المجال توجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي:

- عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة، معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي.

- إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية.
- تقديم المكلف بالضريبة تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب، كأن يذكر في تصريحه دخلاً أقل من دخله الحقيقي، أو يذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية.
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة.
- إخفاء أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة بحيث يتعذر على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها إتجاهه.
- هروب المكلف خارج البلاد، وبالتالي يصعب على إدارة الضرائب تحصيل الضريبة المترتبة عليه. وحتى يعتبر أي سلوك كغش ضريبي يجب توفر عنصرين أساسيين هما: العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى توفر النية السيئة لذلك السلوك.
- ورغم أن كلا الشكلين اللذين يمكن أن يتخذهما التهرب يهدفان للوصول إلى نفس الغاية وهي عدم الالتزام بأداء الضريبة، إلا أن الغش الضريبي يؤثر سلباً على فعالية النظام الضريبي، دون أي مقابل إيجابي، بينما التجنب الضريبي قد يكون مقصوداً من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة (اقتصادية، إجتماعية، سياسية).

ثانياً : أسباب التهرب الضريبي

يرجع إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها، والتي ساعدت في نموها واتساعها، لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبق والظروف الاقتصادية السائدة.

1- الأسباب المتعلقة بالمكلف: غالباً ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته

والتي تدرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية.

أ- **ضعف المستوى الخلقي**: من العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ضعف المستوى الأخلاقي لدى الأفراد المنوط بهم دفع الضريبة⁽⁵⁾ والذي يحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

ب- **ضعف الوعي الضريبي**: يقصد بالوعي الضريبي (شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقي عليها من أعباء)⁽⁶⁾. في هذا المجال

تشكل وسائل الاعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الضريبي، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب الضريبي، وذلك لوجود بعض الإعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نجملها فيما يلي :

- إعتبار الضريبة إقتطاع مالي دون مقابل، وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد.
- إعتقاد أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي، وبالتالي فهو لا يضر بالآخرين كما هو الحال في السارق أو الخائن أو المخالف لنظام المرور، وحسب إستطلاع الرأي العام في فرنسا حول تكييف المتهرب من الضريبة اتضح أن 4 % من الأفراد يعتبرونه بمثابة سارق و 1 % منهم بمثابة خائن لوطنه و 18 % منهم بمثابة شخص لا يحترم نظام مرور السيارات، في حين أن 53 % من الأفراد يعتبرونه كرجل أعمال يستغل الفرص للحفاظ على أمواله، كما أن 88 % من الفرنسيين يبررون موقف المتهرب ولا يجدون ضرورة لمعاقبته⁽⁷⁾.
- الاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
- سوء تخصيص النفقات العامة، والذي يؤدي بالأفراد الشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة.

ونشير أن الاعترافات السابقة تختلف من شخص إلى آخر بحيث أن المكلف الذي يعتقد أن الضريبة المحملة عليه منصفة وعادلة نجدها أقل عبئاً عليه لذلك يتقبلها، بعكس الذي يعتقد أنها ظلماً وتعسفاً، نجدها تشكل عبئاً ثقيلاً عليه لذلك يرفضها ويسعى إلى التهرب منها⁽⁸⁾.

ج- الوضعية المالية السيئة للمكلف: تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه وساء مركزه المالي.

2- الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي، والتي نجملها في العناصر التالية :

- **ثقل عبء الضريبة:** والذي يشكل مبرراً أساسياً لتهرب الأفراد من الضريبة، بحيث في حالة زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين، واستعدادهم النفسي لتحمله مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

- **تعقد النظام الضريبي:** إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها، تدفع المكلفين إلى التهرب (فالتهرب هو نتيجة سريعة لضريبة سيئة)⁽⁹⁾.

- **ضعف العقاب المفروض على المتهرب:** إن حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضريبة يؤثر على التهرب الضريبي، بحيث أن المكلف يقارن درجة الخطر، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهريبه من الضريبة، ففي هذه

الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب ويقلل منه، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي⁽¹⁰⁾.

- **عدم استقرار التشريع الضريبي** : تؤدي التغييرات الدائمة في التشريع الضريبي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين⁽¹¹⁾، كما تؤدي إلى عدم ثقة المكلف بالنظام الضريبي، وبالتالي زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.

- **ضعف الرقابة الضريبية**: عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية أو عدم وجودها، فإنه يزيد ميله للتهرب.

3- الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام

الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، ونقص في الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيفة العمومي، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطار الضريبية، بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الضريبية والتي ترتبط بالجانب الخلفى لموظفي إدارة الضرائب، والتي تتمثل في الرشوة بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة، وتندرج ضمن الفساد الضريبي، (إن هذه الظاهرة ليست فقط نتيجة لنقص الرقابة من طرف السلطات المعنية وغياب العقوبة الصارمة ضد الموظفين المرتشين، ولكنها أيضا نتيجة للتنظيم السياسي والاجتماعي)⁽¹²⁾، ويعتبر تفتيش ظاهرة الرشوة في المصالح الضريبية عامة ومصالحة المراقبة خاصة، هي نتيجة إنعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وضعف مستواهم الخلفي.

وفيما يتعلق بالإدارة الضريبية الجزائرية، فإنها تعاني من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي⁽¹³⁾.

■ لا تخضع الإطار الضريبية لتكوين واحد، بحيث يوجد هيكلين مكلفين بتكوين هؤلاء الإطار، المعهد الوطني للمالية، ومعهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، والبرامج بينهما متباينة، كما يغلب على هذا التكوين الطابع العام والواجب أن يكون ذا طابع دقيق متخصص حسب أنواع الضرائب وحسب الأوعية الضريبية.

■ غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية، مثل روح التسويق، العلاقات العامة، الإدارة بالمساهمة، لذلك يجب التركيز على تطوير تسيير الموارد البشرية وفق المفاهيم العلمية الحديثة المستندة على العلاقات الانسانية.

■ سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ لا زالت الملفات تعالج بطريقة يدوية بطيئة.

■ غياب الجهود للتعريف بالنظام الضريبي، والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، في حين نجد أنه في الكثير من الدول مثل كندا، هناك تنسيق مع الوزارات الأخرى (التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي) من أجل نشر الثقافة والوعي الضريبي لدى الأفراد.

■ ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تقتصر برامج التكوين الموجودة حالياً إلى مضامين جديدة مثل أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.

ونظراً للنقائص السابقة، والمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية، فإن النظام الضريبي الجزائري لازال بعيداً عن المعايير الدولية في الأداء الضريبي.

4- الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية: إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها

البلد، تعمل على إنتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب قلة النقود وإنخفاض دخول المكلفين، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة، لذا يدفعهم التهرب الضريبي، باستعمال مختلف الطرق المتاحة، بينما في فترات الرخاء والإنتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخل وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين، عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضاً⁽¹⁴⁾.

كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي، يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب، وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات⁽¹⁵⁾. بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى، وبالتالي فإن مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية، ولا يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في إمتصاص نسبة من ظاهرة البطالة، وكذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: آثار التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف - مالية، اقتصادية واجتماعية - لذلك فإن الاخلال بالواجب الضريبي يؤثر على الدور المنوط بها، وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل للموارد الضريبية المقررة، وعليه يؤدي التهرب الضريبي عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها إلى آثار مالية واقتصادية واجتماعية.

1- الآثار المالية للتهرب الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخرزينة العامة للدولة

بحيث يفوت على الدولة جزءاً هاماً من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها، وفي ظل عجز

الميزانية تضطر الدولة للجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الإقراض إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

2- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي: تعتبر الضريبة متغيراً اقتصادياً هاماً، لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب. بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين إدار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود إقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

كما يعمل التهرب الضريبي الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية، حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة، تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق. كما يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجيه عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب الضريبي حتى ولو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة، وهذا على حساب المشروعات الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الاستثمارية، وتساهم ظاهرة التهرب الضريبي في توجيه الإقتصاد الوطني نحو إرساء إقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالإقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للإقتصاد الوطني. لذلك يؤدي التهرب الضريبي إلى فشل السياسات الإقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي⁽¹⁷⁾.

3- الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا التهرب منها أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، وتؤدي كثرة التهرب الضريبي لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة. لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

4- الآثار على فعالية النظام الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي كدليل على عدم فعالية النظام الضريبي، في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الضريبي على عدم تحقيق أهداف السياسة الضريبية - المالية، الاقتصادية والاجتماعية - وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة.

بناءً على ما سبق، فإن التهرب الضريبي ظاهرة إجتماعية خطيرة تضر الاقتصاد الوطني، ولا تسمح الدول تنفيذ سياساتها المالية لأهدافها التنموية. ونظراً للآثار التي تترتب على التهرب الضريبي فإن مختلف التشريعات الضريبية تعمل على مكافحة هذا التهرب بشتى الوسائل المتاحة.

الختامة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن للتهرب الضريبي عدة أشكال كما يترتب عنه عدة آثار سلبية خاصة من الناحية المالية والإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة للتقليل من حدتها وتجنب آثارها. كما توصلنا إلى النتائج التالية:

■ يعتبر التهرب الضريبي ظاهرة إجتماعية خطيرة تضر الإقتصاد الوطني، ولا تسمح الدول تنفيذ سياساتها المالية لأهدافها التنموية، ونظراً للإنعكاسات السلبية المتعددة التي تترتب عن التهرب فإن مختلف الأنظمة الضريبية تعمل على مكافحة هذه الظاهرة بشتى الوسائل المتاحة.

■ يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذا فإن أحسن طريقة لمكافحة التهرب تكمن في البحث عن فعالية النظام الضريبي وذلك من خلال:

- بساطة النظام الضريبي وتمتعه بالشفافية والمرونة.
- تخفيف العبء الضريبي، من خلال إستعمال معدلات وأسس ضريبية معتدلة، بالإضافة إلى تجنب الازدواج الضريبي.
- توفر إدارة ضريبية كفأة والتي تعمل على تسهيل الإجراءات الضريبية من أجل كسب ثقة المكلفين بالضريبة.

- السعي إلى تحقيق العدالة الضريبية وتدعيم التكافل الإجتماعي.
- إستقرار النظام الضريبي حيث أن كثرة التغيرات في التشريعات الضريبية يؤدي إلى محيط غير مشجع لمبادرة الإستثمار.

و لتفعيل سبل مكافحة التهرب الضريبي نقترح ما يلي:

- تدعيم الإجراءات المتخذة لمكافحة التهرب الضريبي بإرادة سياسية قوية
- التنفيذ الصارم لمختلف العقوبات الجبائية والجنائية المسلطة على المتهربين من دفع الضريبة.
- إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي.
- إعداد برنامج وطني لمكافحة الرشوة داخل مختلف الإدارات العمومية
- تعميم التعامل بالشيكات وذلك لضبط مختلف المعاملات التجارية
- تحسين المحيط الإقتصادي وذلك بالقضاء على جميع النشاطات التي تغذي ظاهرة التهرب مثل الإقتصادي الموازي وعملية المضاربة.

المراجع

- (1) بوعزيزي رضا [1999]، التهرب الضريبي في الجزائر (1992 - 1996)، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- (2) بن فارس حسينة، إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007.
- (3) دويدار محمد لبدون تاريخ، دراسات في الاقتصاد المالي، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- (4) شامية أحمد زهير، خالد الخطيب [1997]، المالية العامة (الطبعة الثانية)، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.
- (5) قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة [2003] الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية.
- (6) قانون رقم 02 - 11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003.
- (7) قانون رقم 04 - 21 المتضمن لقانون المالية لسنة 2005.
- (8) قدي عبد المجيد [1995]، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 - 1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- (9) مرسي محمد فهمي، سيد لطفي عبد الله [1999]، الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، مكتب لطفي.
- (10) نعوش صباح [1987]، الضرائب في الدول العربية، بيروت المركز الثقافى العربي.
- (11) المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
- (12) Bulletin des services fiscaux [1999], sans numéro, édité par la direction générale des impôts, Alger.
- (13) BOUDERBALA A [1994], la réforme fiscale (évaluation et perspectives), mutation revue éditée par la chambre nationale de commerce (CNC), N°7.
- (14) GAUDMET Paul Marie [1970], précis de finances publiques, Paris, édition montchrestion.
- (15) KANDIL Athmane [1970], théorie fiscale et développement, Alger, SNED.
- (16) MARGAIRAZ André [1977], la fraude fiscal et ses succédanés, deuxième édition, Suisse.
- (17) TABATONI Pierre et Hubert brochier [1963], économie financière, France, presses Universitaires de France.

الهوامش

- (1) Gaudemet Paul Marie, précis de finances publiques, édition montchrestien, Paris, 1970, P 314.
- (2) محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، مصر، منشأة المعارف، بدون تاريخ، ص 230.
- (3) André Mergairaz, la fraude fiscale et ses succédanés, deuxième édition, suisse, 1977, P 25.
- (4) Ibid, P 16.
- (5) الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، التهرب الضريبي و الإقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 119.
- (6) محمد مرسي فهمي، سيد لطفي عبد الله، الضريبة الموحدة على دخل لأشخاص الطبيعيين و تطبيقاتها العملية، القاهرة، بدون دار النشر، 1999، ص 301.
- (7) صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1987، ص 121.
- (8) Fiscalité Directe, actes du séminaire organisé par D.G.I. et FMI, 1993, p 127.
- (9) Hubert Brochier et Pierre Tabatoni, économie financière, France, presses universitaires de France, 1963, P 243.
- (10) Fiscalité Directe, actes du séminaire organisé par D.G.I et F.M.I., op. cit, P 126.
- (11) Andrée Margairaz, La Fraude Fiscale et ses succédanés, op. cit, p 175.
- (12) Athman Kandil, Théorie fiscale et développement, Alger, SNED, 1970, p 133.
- (13) عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 250.
- (14) Paul Marie Gaudemet, Précis de Finances publiques, op. cit, p 310.
- (15) A. Bouderbala, la fraude fiscale, revue mutation n° 7, éditée par la chambre nationale de commerce, Alger, 1994, P 28.
- (16) عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص 274.
- (17) بن فارس حسينة، إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2007، ص 50.